

ملخص المحاضرة رقم 03: النظرية الكينزية

في نهاية هذا الملخص يتوقع أن يعرف الطالب:

- ❖ التحليل الكينزي للنقود
- ❖ الطلب على النقود بدافع المعاملات
- ❖ الطلب على النقود بدافع الاحتياط
- ❖ الطلب على النقود بدافع المضاربة
- ❖ التوازن النقدي وفق التحليل الكينزي

لقد أشرنا سابقاً أن التحليل الكلاسيكي بقي عاجزاً عن التفسير وعلاج أزمة الكساد العالمية الأمر الذي أدى إلى تحول الاهتمام من دراسة التغيير في الأسعار نتيجة التغيير في كمية النقود إلى الاهتمام بدراسة سلوك النقود وأثره على مختلف النشاطات الاقتصادية على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية.

وكان كينز قد ركز بصفة خاصة على جانب الطلب في الاقتصاد وبالذات الاقتصاد المتقدم والذي توجد فيه طاقات إنتاجية لا يتم استخدامها بسبب نقص الطلب الفعال ولذلك فإن تشغيل الطاقة الإنتاجية واستخدامها يتطلب زيادة الطلب سواء الاستهلاكي منه أو الاستثماري، وبالذات المتصل بالإنفاق الحكومي وبصفة خاصة في مجال الأشغال العامة.

- الطلب على النقود عند كينز:

1- الطلب على النقود بدافع المعاملات:

ونقصد به رغبة العناصر الاقتصادية (أفراد ومشروعات) في الاحتفاظ بجزء معين من النقود في صورة سائلة بهدف مواجهة نفقات جارية ويعد هذا الدافع أكثر الدوافع الثلاثة للطلب على النقود شيوعاً بمعنى أنه الحافز الرئيسي على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة ويرجع ذلك إلى عدم التوافق الزمني الكامل بين المدخلات والمدفوعات والعوامل المؤثرة على حجم الارصدة النقدية التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض المعاملات:

أ- بالنسبة للأفراد:

- فترات تسلم الدخل أي الفترة التي تمضي بين الحصول على دخل والحصول على الدخل الذي يليه حيث أن زيادة هذه الفترة يتطلب بالضرورة زيادة الكمية المخصصة من النقود لمواجهة المدفوعات الجارية.
 - النمط الزمني لانفاق الدخل، أي كيفية إنفاق الدخل الذي يحصل عليه الفرد في كل فترة حيث يتجه متوسط الرصيد النقدي للانخفاض مع اتجاه عدد مرات الانفاق للتزايد (الفرد الذي ينفق دخله يوميا بمعدل ثابت يحتاج لرصيد نقدي سائل أقل مما يحتاجه فرد آخر يقوم بإنفاق دخله بمعدل مرة كل 15 يوما).
- ب- بالنسبة للمشروع:

- إن حجم الارصدة الخاصة بالمعاملات تتناسب مع المساهمة من الوقت التي تمضي بين النفقات والمتحصلات (بالإضافة إلى حجم نشاطه) (أو رقم أعماله).
- مدى إنتشار المؤسسات المالية في المجتمع ونوعية الهيكل الانتاجي بالنسبة لمشاريع.

2- الطلب على النقود بدافع الاحتياط:

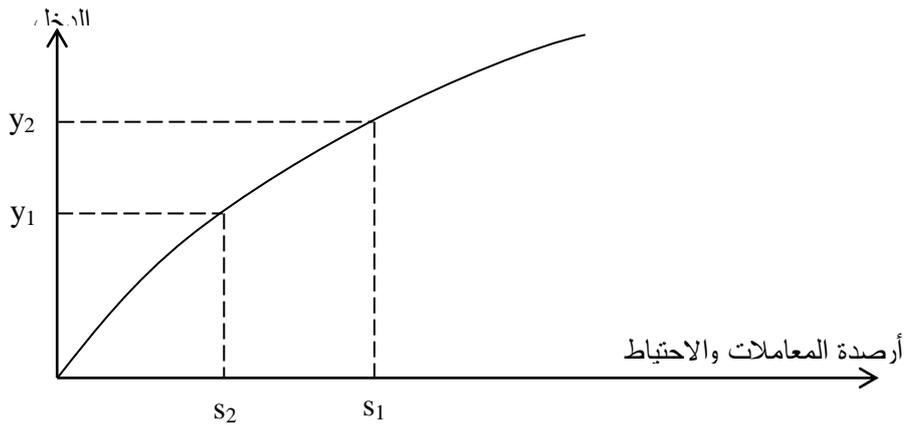
تحتفظ العناصر الاقتصادية باحتياط نقدي سائل لمواجهة المدفوعات المستقبلية الطارئة والفرص غير المتوقعة (مواجهة مرض، ظروف بطالة) للاستفادة من التخفيضات التي قد تحدث في الأسعار، أما للمشروع فهي بهدف الاحتياط من الكوارث أو الطوارئ التي تتطلب القيام بنفقات طارئة متعلقة بالإنتاج، الاستفادة من قرض قد صفقات مالية ... إلخ

العوامل المؤثرة في الطلب على النقود لغرض الاحتياط:

- مستوى الدخل.
- طبيعة الفرد والظروف النفسية.
- درجة عدم التأكد في المجتمع: ففي أوقات الازمات مثلا أو توقع حرب يزيد الاقبال على الاحتفاظ بالنقود لغرض مواجهة الاحتمالات المختلفة التي قد تحدث لذلك المستهلك.
- درجة نمو وتنظيم سوق رأس المال: وبالتالي مدى إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى نقود فكلما كانت إمكانية الحصول على قروض من السوق كبيرة، وكان تحويل الأوراق

المالية من أسهم وسندات سهلا ويتم بسرعة كبيرة ودون تعرض لخسائر رأسمالية أدت إلى الحاجة للاحتفاظ بالنقود بأرصدة نقدية لمواجهة الطوارئ.

- مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال: فكلما كان الطلب على المنتجات التي يقوم بإنتاجها مشروع معين متقلبا تطلب الأمر الاحتفاظ بمقدار أكبر من الأرصدة النقدية لغرض مواجهة الطوارئ بعكس الحال إذا كانت منتجات المشروع تتميز بطلب مستقر.
- ويمكن القول بصفة عامة أن الطلب على النقود بدافع الاحتياط يتوقف على الدخل نظرا إلى أن العوامل الأخرى المشار إليها تلتقي عادة على المدى القصير ولعل هذا هو السبب الذي جعله يدمج الطلب على النقود لغرض الاحتياط والمعاملات سويا كدالة في الدخل وحينما يرتفع مستوى الدخل يصبح من الضروري الاحتفاظ بكمية أكبر من النقود لمواجهة عملي المعاملات والاحتياط.



3- الطلب على النقود لغرض المضاربة:

يتعلق هذا النوع من الطلب على النقود بوظيفة النقود كمخزن للقيمة وهو طلب لم تتعرض له النظرية التقليدية وقد ركز كينز في دراسته للطلب على النقود لغرض المضاربة على السندات وفي هذا المجال نلاحظ بأن هناك تناسبا عكسيا بين قيمة السندات وأسعار الفائدة في السوق، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات.

مثال: القيمة الاسمية لأحد السندات هو 100 دج وسعر الفائدة الاسمي للسند 6% وبذلك يكون الدخل أو الإيراد السنوي الذي يدره هذا السند هو 6 دج.

مع ارتفاع سعر الفائدة في السوق من 6% إلى 9% فإن القيمة الجارية للسند في السوق سوف تتغير إلى :

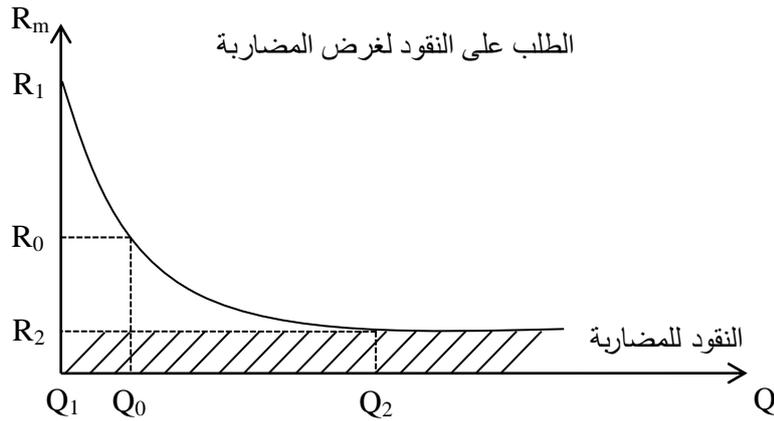
$$\frac{\text{السعر الاسمي للسند} \times \text{سعر الفائدة للسند}}{\text{سعر الفائدة الجاري في السوق}} = \text{السعر السوقي للسند}$$

$$67 \text{ دج} = \frac{6\% \times 100}{9\%} =$$

والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة في السوق من 6% إلى 4% فإن السعر السوقي للفائدة

يساوي 150 دج.

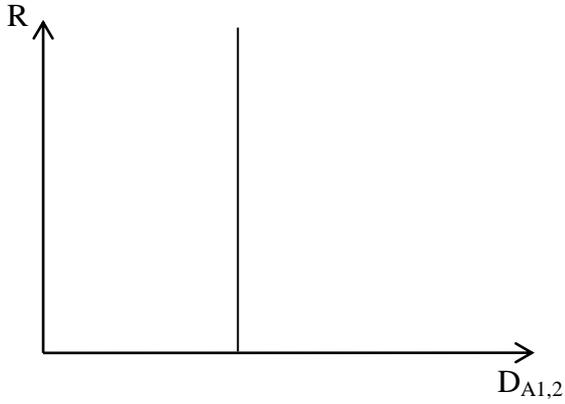
- نلاحظ من الشكل أنه عند مستوى مرتفع جدا لسعر الفائدة يتجه الأفراد والمشروعات إلى استثمار كل الأموال التي بحوزتهم في شراء سندات، وعندما يكون سعر الفائدة منخفضا جدا كما هو الحال في (R_2) .



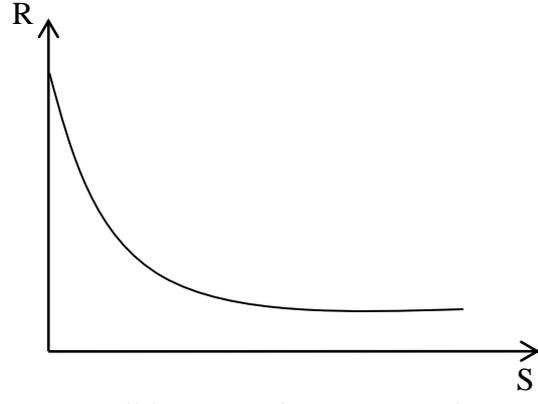
يفضل الاعوان الاقتصادية الاحتفاظ بأموالهم في صورة سيولة لغرض المضاربة، ويلاحظ أن الدالة لا تتناقص بعد حد معين لسعر الفائدة وهو ما أشار إليه كينز بمصيدة السيولة. والتي يستند إليها في تفسير عدم نجاعة وفعالية السياسة النقدية في فترة الكساد حيث يرى أن سعر الفائدة ينبغي أن لا ينزل عند حد معين "أدنى" نظرا لأن النقود والسندات ليست بدائل كاملة ومن ثم لا بد من توافر حد أدنى من العائد لإقناع من يريد إقراض أمواله بتحمل هذه التكلفة.

• التوازن في سوق النقد (تحديد سعر الفائدة التوازني)

رأينا سابقا:



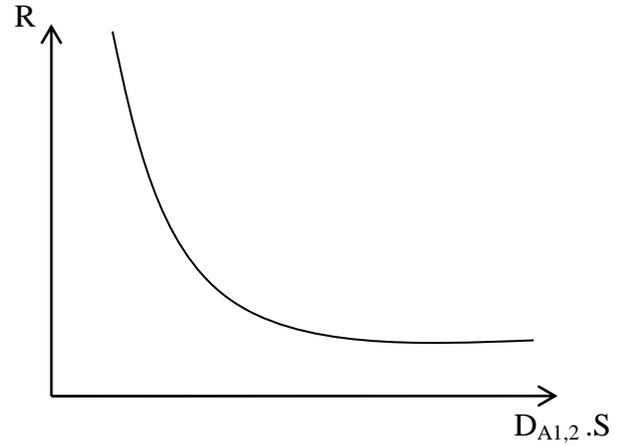
العلاقة بين سعر الفائدة ودافع الطلب
على النقود للمعاملات والاحتياط



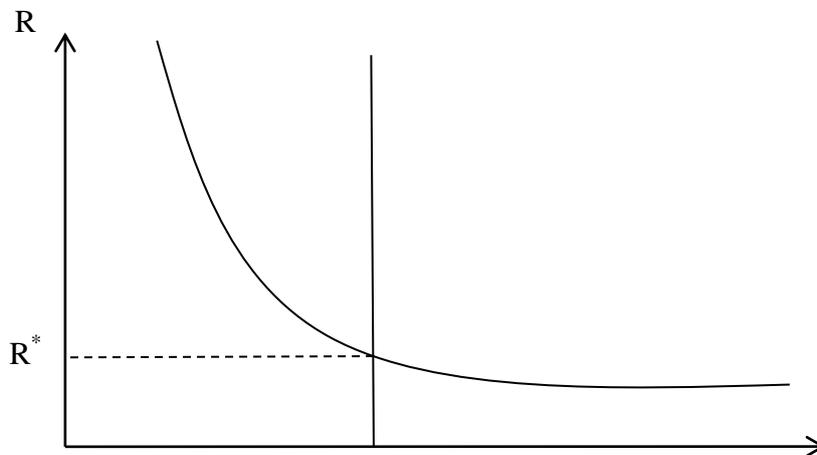
العلاقة بين سعر الفائدة ودافع الطلب
على النقود لغرض المضاربة



منحنى عرض النقود



منحنى الطلب الكلي على النقود



طلب وعرض النقود